

Distr.: General
11 March 2020
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلســة مجلس الأمن 8743، المعقودة في 11 آذار/مارس 2020، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يعرب مجلس الأمن عن قلقه من الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ويدينه بشدة، ويلاحظ التهديد المتزايد الذي يشــكله الإرهاب على الأمن والســلام في أفريقيا، ولا ســيما في أكثر مناطق الساحل تضررا، وبخاصة منطقة الحدود الثلاثة (مالي - النيجر - بوركينا فاسو)، وحوض بحيرة تشـــاد، والقرن الأفريقي، ويعرب عن قلقه البالغ من الأثر الهدام الناجم عن هذه الهجمات على السلام والأمن في أفريقيا.

"ويقدم مجلس الأمن تعازيه لأســر ضــحايا الإرهاب، ويعرب عن تضـــامنه مع البلدان الأفريقية التي عانت من الهجمات الإرهابية، وعن دعمه لضحايا العنف الإرهابي.

"ويســلم مجلس الأمن بالتهديد الإرهابي الكبير الموجود في أفريقيا، ويشـــدد على أهمية التنفيذ الفوري والفعال لقراراته المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وجميع تدابير الجزاءات المفروضـــة على الأفراد والجماعات والمؤســـســـات والكيانات المحددة المرتبطة بتنظيم الدولة الإســـلامية في العراق والشـــام (داعش) وتنظيم القاعدة والجماعات المنتســبة إليهما، ويرحب في هذا الصـــدد بما قررته مؤخرا اللجنة المنشـــأة عملا بالقرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) أي إدراج تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ليبيا في قائمة الجزاءات الخاصة بها.

"ويشـدد مجلس الأمن على أن وجود الإرهاب والتطرف العنيف المفضـي إلى الإرهاب قد يؤدي إلى تفاقم النزاعات في المناطق المتضـررة، ويسـهم في تقويض الدول المتضـررة، ولا سـيما أمنها واستقرارها وحوكمتها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

"ويشـــيد مجلس الأمن بالجهود المبذولة من جانب البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى وبما أحرزوه من تقدم في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضـــي إلى الإرهاب، في إطار منظومة الســلم والأمن الأفريقية وفقا للفصــل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.






”ويعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه بسيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ويشدد على أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية في مجال مكافحة الأعمال الإرهابية والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب.

”ويعيد مجلس الأمن كذلك تأكيد أن على الدول الأعضاء أن تحرص في أي تدابير تتخذها لمكافحة الإرهاب على وجوب التقيّد بكل ما عليها من التزامات بموجب القانون الدولي، وبالأخص القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني، ويشدد على أن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون هو عنصر مكمّل للتدابير الفعالة التي تُتّخذ لمكافحة الإرهاب ومتآزر معها، وأنه جزء أساسي من أي مسعى ناجح لمكافحة الإرهاب، ويشير إلى أهمية احترام سيادة القانون من أجل منع الإرهاب ومكافحته على نحو فعال، ويشير كذلك إلى أن عدم الامتثال لهذه الالتزامات الدولية وغيرها، بما في ذلك الالتزامات المفروضة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، يشكل أحد العوامل التي تسهم في زيادة تغذية نزعة التطرف المفضي إلى العنف وتساعد على خلق شعور بالإفلات من العقاب.

”ويحث مجلس الأمن الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على اتخاذ التدابير اللازمة، عملا بالقانون الدولي، للتصدي لجميع دوافع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، سواء كانت دوافع داخلية أو خارجية، بطريقة متوازنة على النحو المبين في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

”ويسلم مجلس الأمن بالأثر الناجم عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويلها في أفريقيا وبالتحديات التي يطرحانها، مما يمكِّن الجماعات الإرهابية من زيادة قدراتها المسلحة زيادة كبيرة.

”ويؤكد مجلس الأمن أنه لا يمكن ولا ينبغي ربط الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب بأي ديانة أو جنسية أو حضارة أو مجموعة إثنية.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية اتباع نهج شامل لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى العنف، وفقا للقانون الدولي المعمول به، فضلا عن بذل جهود لمعالجة الأبعاد المتعلقة بالحوكمة والأمن وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والتنمية والأبعاد الاجتماعية الاقتصادية لهذا التحدي، بما في ذلك عمالة الشباب والقضاء على الفقر.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية اتباع نهج يشمل الحكومة والمجتمع بأسرهما، ويشدد على أهمية التعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما المجتمع المدني، في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى العنف في أفريقيا، ويشجع في هذا الصدد على مشاركة المرأة وتوليها القيادة في هذه العملية، ويشجع الدول الأعضاء على توفير فرص العمل والتدريب المهني للشباب، وعلى دعم حصولهم على التعليم الجيد، وعلى النظر في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج لتيسير مشاركة النساء والشباب مشاركة بناءة في الشؤون السياسية، بما في ذلك مشاركتهم مشاركة هادفة وعلى قدم المساواة وكاملة في جميع مستويات صنع القرار. ويسلم مجلس الأمن بأن هذه الجهود تساهم في مكافحة التجنيد لأغراض الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى العنف،

وفي تشـــجيع الإدماج والتلاحم الاجتماعيين، بما يجعل المجتمعات أكثر صـــمودا في وجه تغذية نزعة التطرف المفضي إلى العنف.

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق لأن أعمال العنف الجنســـي والجنســـاني وتجنيد الأطفال واسـتخدامهم من المعروف أنها تشـكل جزءا من الأهداف الاسـتراتيجية لبعض الجماعات الإرهابية والأيديولوجية التي تؤمن بها، وتُسـتخدم كأسـلوب من أسـاليب الإرهاب وكأداة لزيادة قدرة تلك الجماعات من خلال دعم التمويل والتجنيد وتدمير المجتمعات المحلية.

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه من التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون أو المنتقلون، ولا سيما من مناطق النزاع، إلى بلدانهم الأصـلية أو بلدان جنسـيتهم أو إلى بلدان ثالثة، بما في ذلك في أفريقيا، ويؤكد أهمية تقديم الدعم والمســاعدة الدوليين للبلدان الأفريقية من أجل التصـــدي للتهديد الذي يشـــكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، بما في ذلك في مجالات تبادل المعلومات، وأمن الحدود، وإجراء التحقيقات، ومباشــرة الإجراءات القضــائية، ومنع التجنيد وتقديم الدعم المالي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب، واعتماد التدابير الملائمة للمحاكمة، والتأهيل وإعادة الإدماج.

”ويلاحظ مجلس الأمن بقلق بالغ أن الإرهابيين والجماعات الإرهابية، بما في ذلك في أفريقيا، يجمعون الأموال وينقلونها ويحولونها بوسائل متنوعة تشمل حاملي النقدية، وإساءة استخدام المشاريع التجارية المشروعة، واستغلال الموارد الطبيعية، وعائدات الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك الاختطاف من أجل الحصـول على فدية، والابتزاز، والتجارة والاتجار غير المشـروعين بالممتلكات الثقافية والأشـخاص والمخدرات والأسـلحة الصـغيرة والأسـلحة الخفيفة، ويشـير إلى التزاماته الواقعة على جميع الدول الأعضـــاء فيما يتصـــل بمنع وقمع تمويل الإرهاب، بما في ذلك تلك الواردة في قراريه 1373 (2001) و 2462 (2019).

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه من أن الإرهابيين في أفريقيا قد يســـتفيدون من الجريمة المنظمة عبر الوطنية كمصـدر للتمويل أو الدعم اللوجيسـتي، ويسـلم بأن طبيعة ونطاق الصـلات التي تربط بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية يختلفان حسب السياق، ويشدد على ضرورة تنســـيق الجهود على كل من الصـــعيد المحلي والوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي بهدف التصدي لهذا التحدي، وفقا للقانون الدولي.

”ويعترف مجلس الأمن بالتزام الدول الأعضـــاء الأفريقية بمكافحة الإرهاب تمشـــيا مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصـــلة، وصـــكوك الاتحاد الأفريقي ومبادراته، وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، واســـتراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ويشـــجع كذلك المجتمع الدولي على دعم الجهود التي تبذلها أفريقيا لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضـــي إلى الإرهاب.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها هيئاته الفرعية التي تتولى مســـؤوليات في مجال مكافحة الإرهاب من أجل تعزيز التعاون مع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية.

”ويشـدد مجلس الأمن على ضـرورة مواصـلة تقديم الدعم للدول الأعضـاء الأفريقية وتعزيز هذا الدعم من أجل مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضـي إلى الإرهاب على الصـعد الوطني

ودون الإقليمي والإقليمي، بما في ذلك عن طريق إتاحة موارد فعالة ومحددة الأهداف لبناء القدرات، وتوفير التدريب، وتبادل أفضل الممارسات والخبرات، وغيرها من الموارد اللازمة لدعم الجهود، لا سيما فيما يتعلق بما يلي:

- تعزيز التعاون بين الوكالات داخل الدول الأعضاء وفيما بينها في أفريقيا من خلال إنشاء آليات تنسيق مشتركة بين الوكالات على الصعيد الوطني؛

- كشف الجرائم الإرهابية وغيرها من الجرائم الخطيرة من خلال استخدام معلومات السفر وقواعد البيانات الدولية، وتبادل الممارسات الجيدة بشأن أمن الحدود وإدارتها؛ وتعزيز دور البرلمانيين في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

- وضع ومواصلة تنفيذ استراتيجيات وخطط عمل وطنية وإقليمية لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، بناء على الطلب؛

- وضع ومواصلة تعزيز أنظمة منصفة وفعالة للعدالة الجنائية في إطار الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب؛

- منع حصول الإرهابيين والجماعات الإرهابية على الأسلحة والذخائر؛

- وضع ومواصلة تنفيذ خطط للطوارئ والاستجابة من أجل الحماية من الأضرار الناجمة عن الهجمات الإرهابية على الأهداف غير المحصنة والبنى التحتية الحيوية، والتخفيف منها، والتحقيق فيها، والتصدي لها، والتعافي منها؛

- دعم الدول الأفريقية في جهودها الرامية إلى مواصلة كفالة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في جميع سياساتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب كأساس جوهري لمكافحة الإرهاب.

”ويحيط مجلس الأمن علما بالجهود التي ما فتئت تبذلها كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ومكتب مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا، ويشدد على ضرورة كفالة مزيد من التنسيق والاتساق مع المانحين والمستفيدين في هذا الصدد، مع مراعاة المنظورات الوطنية، وسعيا إلى تعزيز تولي الجهات الوطنية زمام الأمور.

”ويدعو مجلس الأمن المجتمع الدولي إلى تعزيز التزامه السياسي والنظر في تعبئة موارد وخبرات أكثر استدامة وقابلية للتنبؤ بها من أجل تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، بما في ذلك تيسير تبادل المعلومات والممارسات الجيدة، والتوعية العامة عن طريق التثقيف ووسائط الإعلام، وتعزيز آليات التعاون الدولي وتعبئة الموارد اللازمة في الأماكن التي توجد بها احتياجات.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا أهمية معالجة الظروف الأساسية التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب في أفريقيا، بسبل منها كفالة الإنعاش وإعادة الإعمار على الصعيد الوطني، وتعزيز الحوكمة الجيدة، وتيسير التنمية الاجتماعية الاقتصادية في أفريقيا، من خلال أمور منها إيجاد فرص العمل، والتشجيع على مباشرة الأعمال الحرة، وتوفير التعليم وخدمات الرعاية الصحية من أجل تعزيز رفاه سكانها.

”ويشـــدد مجلس الأمن على ضـــرورة أن تعمل مؤســـســـات الأمم المتحدة عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات والترتيبات دون الإقليمية الأفريقية، فضـــلا عن الدول الأعضـــاء في المنطقة، ويشـــيد بالمســـاهمة المهمة التي تقدمها المبادرات الأمنية في أفريقيا، بما في ذلك القوة المشـتركة التابعة للمجموعة الخماسـية لمنطقة السـاحل والقوة المشـتركة المتعددة الجنسـيات في حوض بحيرة تشـــاد، من أجل إحلال الســـلام والأمن في المنطقة، ويحيط علما كذلك بمؤتمر قمة بو المعقود في 13 كانون الثاني/يناير 2020.

”ويشـجع مجلس الأمن على عقد حوارات دون إقليمية وإقليمية وقارية في أفريقيا من أجل تبادل أفضـل الممارسـات في مجال التصـدي للإرهاب، ويحيط مجلس الأمن علما في هذا الصـدد بالمؤتمر الإقليمي الأفريقي الرفيع المســـتوى لمكافحة الإرهاب الذي عقده مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في نيروبي في تموز/يوليه 2019.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن تأييده لمبادرة إســـكات البنادق بحلول عام 2020 في أفريقيا، ويعتقد بأن تحقيق هذا الهدف يفضـي إلى تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 من أجل كفالة التكامل والسلام والأمن والازدهار في أفريقيا تمشيا مع خطة عام 2030“.